



عبد الكريم محمد المدرس

فاضل في تأييد الضمان

بسم الله الرحمن الرحيم: نحمدك يا من خصص نوع الانسان بدوام افاضته
الاقوال الشارحة هذا بنحسناعه غياهب الادهام ونصحا ونسلم على سيدنا
محمد المويد بالبراهين الواضحة لجميع الانام: وعلى آله واصحابه الملازمين
على شروحات آيات الدين وكليات الادهام: مشروطة بالانضال وعدم ^{نقص} الا
الى قيام الساعة وساعة القيام **وبعد** فيقول الفقير عمر ابن الشيخ محمد امين
الشيرازي بن القوه ^{عنه} عفي عنها الملك الهادي هذه فوائد لطيفة وفوائد
شريفة مشتملة على دقايق منيفة كتبها على كتاب البرهان وحواشيه للعلامة
للعلماء المحقق والفتاوى المدقق المعنوي الشيخ اسمعيل الكلبيني كاشفا
عه وجوه خرائد اللثام واضعا كنوز فرائده على طرف اللثام دافعا لظلمات
الادهام معتد في جل ذلك على ما سيجي بالبال وان خالف اقول كثير من الرما
واشرت الى قوله في المتن يقال وفي الحاشية بقوله ليسهل التميز للطلاب والله
الهادي الى طريق الصواب

ما فوق الجدول في كل درقات حاشية الفاضل الهادي بن الشيخ عمر الشيرازي بن القوه

ما تحت الجدول حاشية الفاضل البنجوي نور الله مقده واعلم مقامه

بسم الله الرحمن الرحيم: الحمد لله رب العالمين: هذا يداني في نعمه
ويكافي مزيد فضله والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله اجمعين

والاثر ان في هذا البحث
والاثر ان في هذا البحث
والاثر ان في هذا البحث
والاثر ان في هذا البحث

ق وفيها بحثان اه الشبهة لاقتصار العطف والربط مقدم عليه فالكلام
من ظرفية الكل للجوز ولا يبعد جعله من ظرفية المدلول للدال وكذا العلى
الا انه يلزم حذف المضاف على الموضوع او المحمول في قوله البحث الاول
اي دال البحث او البحث الاول مدلول ان العلم الح فلا يلزم ظرفية
الشيء لنفسه **قال** وهو الصورة اه كان في الغير استخداما ويمكن
ان تكابر في غير كان **قال** الصورة الحاصلة اه المراد بها اعم من الخارجية
والذهنية لاما يقابل الاعيان الخارجية والامر ينال العلم المحصور
والحاصلة بغير الثابتة لا مضمناه الحقيقي لملا ينقض به ولا الحاضرة
والآتيهم الانتفاض بالحصولي ثم انه لم يقل حصول صورة الشيء
للتخصيص على انه من مقولة الكيف كما هو الراجح لان المتبادر من حصولها
قبول الذهن فما قبل ان كونه نفس الحصول لم يقل احد وهم ولا يخرج
عنه الجهل المركب لان المتبادر منه الصورة المطابقة وان لم تكن الصورة
الحاكمية لان احسن لتلايتهم خروج العلم الفعلي عنه يجعل الحاصلة بمن
الناشئة **قال** عند العقل اه المراد بالمجاورة المتفاداة منه ما يعم
الظرفية تجوز كما في قوله تعالى والله عنده علم الساعة وما يعم الحقيقتين
والحكمية لملا ينقض جمعا بالعلم الحصولي ويعلم الشيء بنفسه والعلم بغير مطلق المدرك
ان القوة

قال ان العلم اه مقدمة اولي من مقد طلت لاحتياج الى النطق بقسميه
فهم

ان الصورة التي انما كان مقاديرها في اللفاظ المعاني والعرضي
جنس اللفاظ وحيث يتأويل به دال البحث الاول في ارباب البحث الاول
مركوك الى وانما حصل فلا يلزم تأويل وقوله فلا يلزم الى على
ما قلنا من قولنا لاقتصار اللفاظ تقريه
لان الارباع وقوله ان العلم الماهية الحقيقية في فن افراد لا يلزم
وبغيره وقوله وهو الماهية الحقيقية حيث هو في فن افراد لا يلزم
وهو ما كان المعلوم حاضرا عند العالم دال العلم اي في فن
لان المعلوم فيه يميزه حيث انه عين اي في فن افراد لا يلزم
وهو ما حصل بالآثار تقريه
بناويله بالصورة الحاصلة في فن افراد لا يلزم
النفس المعلوم لا لا تقتضي تقريه
وهو ما كان ذات العلم مناهضاتكم اي في فن افراد لا يلزم
عامة لان ذلك العلم لم يثبت رعه معلوم متقدم
ان الماد يكون العلم حكاية كونه صورة المعلوم وظل
سواء لان مقدم ما على المعلوم كما في انفسا او موقوفة
كما في الانفعال بخلاف كونه ناشئة المعلوم لا لا يقتضي
سبقه فانه غيب
كان قبل المعلوم بالعلم الحصولي في فن افراد لا يلزم
فقال المراد بالماية الظرفية فلا راد ما قلنا في فن افراد لا يلزم
لا يثبت في علم الشيء لانه يلزم في الحقيقة كما في فن افراد لا يلزم
والمراد بالظرفية اي في الحقيقة كما في فن افراد لا يلزم
الحصول وانما كان في فن افراد لا يلزم
نفسه

كلام القيد
والقيد في الاول
وعدم القيد في الثاني

مطلق الإدراك فلا يدرك انه ان اراد به الجوهري المجرد الغير المتعلق
بالبدن انتقض بعلم الواجب وهذا أو النفس انتقض بعلم الواجب
والعقل **قال** ادراكا للنسبة اه اي ادراكا لمحققا في ضمن
الادعان العلم بحق العام في ضمن الخاص لا في ضمن الشك
والهم والتخيل ولو قال ان كان ادعانا فتصديق لكان احضر
الا انه راعى جهل اخذ الاقسام الانية للتصديق من قوله والآ
ان القوة هي

قال على سبيل الادعان اه اي راعى سبيل التخيل والتوهم والشك **قال**

الادعان اه اي على سبيل كونه ادعانا عليها لما يعلم من كلامه واول
القضايا وهو ادراك تلك النسبة من حيث مطابقتها للواقع
واما الادعان الفعل فيعبر عنه ثارة بتليم القلب ورضائه وقبوله
لها وثارة بنسبة الصدق الى الخبر والخبر وهذا القيد احتراز عن
ادراكها السابق عه ادعان المجامع له في صورة اليقين والتقليد
والظن والجهل المركب المفارق عنه في صورة التخيل والاضيق
فانه لما يعلم من كلامه هناك يتعلق بها ادراكا ان ادعانا
ويسمى حكما وتصديقا وثانيتها تصدق فالتصديق على ما ذكره شرط
بارز لثلاث ان لم يعتبر النسبة بين بين او اربعة ان اعتبر
قال بدون ادعان اه اي بدون كونه ادعانا **يخونني**

اي ليس القيد بدون فصاحته للاذعان
والا يلزم ان يكون التصديق
لقصور ادعانا عن التصديق
لانها لا تستلزم
فانها لا تستلزم
لنفسه انما هي

الحقيقة المختصة بجبريات بحيث يكون محمول في جواب السؤال ماهو عنه المتعدد من تلك الجبريات وعنه الواحد من
نوع حقيقي لا لاشان والشمس قوله ان لان عين اه لا يخفى ان التعوض لكونه عين الحقيقة او جزئها
ما لا حاجة اليه في هذا المقام بل يكفي فيه الحثيات المذكورة

الذي له عدم الزوج فيكون الذاتي بالمفعول الاقصى وفي عليه قوله الما لم يكن خارجا
قال ولذا سئل انما يتم بعد العلم بما وضع له المصطلح او الواضع **قال** عين الحقيقة اه
بمفعول به يجاب عن السؤال باحد **قال** بحيث يكون اه احتراز عن الحد الثام ان قيل
بابطلاق الذاتي عليه وبيان للواقع ان لم يحكم به **قال** عن المتعدد الخ لو قال بدل قوله
عن المتعدد من تلك الجبريات وعن الواحد عنها لكان اخصر كفي اذ المقصود
بالحيثية اضراج الحد الثام وهو لا يقال على الجبريات في جواب ماهو الا ان يقال
اراد بيانها بنحو يخرج الجبريات لم يعتبر اخر جله بقوله عين الحقيقة (ابن)
القوة

الاعتبارية اما حثي وفصل قريب **قال** عما لموضع له اللفظ او العرف **قال** بينهما
اي وبنين حدها ورسمها الاسمين ايضا **قال** فصل في التعليلات ان في تقييد الذاتي
و العرض اليها وتعرفها **قال** بحيث يكون احتراز عن الحد الثام **قال** في جواب السؤال باحد
احتراز عن الحقيقة الجبرية **قال** ماهو الاول ترك هو **قال** وعن الواحد آثرها
قال لكونه عين الحقيقة يعني ان كون الذاتي عين الحقيقة او جزئها قد علم في صدر
الفصل السابق فلا حاجة الى التعوض لها بخلاف كونه ملتبيا في الحثيات المذكورة فنجت
الى التعوض لها الا انه لا لم يعلم هناك ان العين والجزر ما ذابنها عليه مع التعريف

بحيث يكون احتراز عن الحد التام ان قيل باطلاق الذات عليه وبيان الدافع ان لم يحكم به
على ان كل نوع لا وفق بالمتن على ان كل ما هو عين حقيقة ما تحته من الجزئيات
فهو نوع حقيقة الا انه شبه على ان المتعارف محل المرف بالسر على المرف ويعرف انه تنبيه
على ان المضم لم يحزم بكون تعاريف الكلمات حدودا او هو الجواز ان تكون التعاريف
المذكورة هنا عين ما اعتبره المصطلح الاول وان تكون غيره بانه كل اى بهذا الطريق
لا بهذا التعريف فلا يلزم اخذ المرف في التعريف وقس عليه ما يأتي كل مقول ولا
يتوقف معرفة مقولية الشئ في جواب ما هو على معرفة كونه نوعا لانه معلومة من
كونها تمام الحقيقة المختصة بجزئياته بالحيثية المارة لانه عليه المضم بتقديم وجه

التوضيح لتلك الحيثيات ويعرف لم يقل ويرسم اسما اسما لعدم الحزم بكون
هذا التعريف غير ما اعتبره المصطلح الاول بانه كل واعترض بان مذهب الباء
يلزم ان يكون من التعريف مع ان اسم ان عبارة عن المرف واجيب بانه انما يلزم ذلك
لو كان المراد يعرف بهذا التعريف واما اذا كان المراد يعرف بهذا الطريق فلا تامل
مقول اه واعترض على هذا التعريف وتوفيه الجنى بابتلائها الدور فانه ما لم يعرف
ان نوع زيد ومنه ما اذا لم يعرف ان اى شئ مقول في جواب السؤال عنه او عنه
وعن هذا الفهم بما في المعرفة الثانية متوقفة على المعرفة الاولى فليعرف النوعي الجنى
بالمقول في جواب ما هو لزوم الدور واجاب عن بعض بمنع التوقف المذكور بجواز حصول

الحصر على التعريف فتوقف معرفة النوع على المقولية غير مستلزم للدور **قال** على كثيرين أي
خارجية أو ذهنية بناء على أن الحقيقة الماهية الثابتة في نفس الأمر فلا ينتقض بالنوع
المختص فيه والذي لا فائدة فيه تغليب المذكر على المؤنث ولو قال على الكثرة المتفقة
الحقيقة للأن اخص وأولى والآراء الجدل عليها للاتفاق فيها لما يفيد تعلق الحكم بالمتفق
فلا ينتج نقض ما نفيه التعريف بالجنس حيث يقال الحيوان في جواب ما زيد وعمرو وهذا
قال لا بالحقيقة مرتبط بقوله بالعدا عن لا بقوله مقول والانتقض التعريف جمعا
بالامتناس بالنسبة إلى حصصها وأما إخراجها بالنسبة إلى أنواعها وأشخاصها فلهذا ما بامتناس
منها وأما جعل القول على الصحيح فافهم **قال** في جواب ما هو في جواب السؤال بما

المعرفة الثانية بمعرفة كون الكليات الماهية المختصة أو المشتركة وأقول على تقدير تسليم
التوقف لا فائدة في نفس التعريف أيضا لأن كلامي العرفيين السابقين تصديق لما لا
يخفى فاذا عرف بما ذكره توقف تصورهما على تصور المقول ولا يتوقف تصورهما على تصور
والن توقف التصديق بكون الشيء مقولا على التصديق بكونه نوعا أو جنسا نعم يلزم
الفساد بالنسبة إلى الفرض من التعريف لكونه توفيقا بالحكم على طبق الفناء في تعريف
المعرب بما اختلف نحوه عما ذكر في الفوائد الضيائية ثم إن هذا الدور غير مختص
بالتعريفين لما لا يخفى **قال** على كثيرين حصصا وأشخاصا أو أصنافا **قال** مختلفين
والجنس يحيل على هؤلاء الكثيرين إما في غير جواب ما ظم وإما في جوابها فبان يقال